الأمم المتحدة

E/2011/82

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 April 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: المناقشة المواضيعية

الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الحالية وأثرها على التعليم

تقرير الأمين العام

موجز

من المتوقع أن يستمر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي بعد فترة تباينت فيها مستويات الانتعاش. ولقد باتت البلدان النامية على نحو متزايد، مصدرا هاما للاستقرار حيث ما زالت تشكل القوة الرئيسية المحركة للنمو. بيد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتهددها مخاطر كبيرة من بينها الاعتماد بشكل مفرط على تدابير قصيرة الأجل في مجال السياسات العامة وتقلب أسعار الصرف واتساع نطاق الاختلالات مجددا على الصعيد العالمي. وما زال انعدام فرص العمل الكريم وارتفاع أسعار الأغذية يطرحان بالنسبة لبلدان عديدة تحديات تستنزف الميزانيات الوطنية وتشكل ضغطا على الدخل المتاح في الأسر المعيشية. وفي البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نموا، يمكن أن تشكل تلك التحديات انتكاسة كبرى للجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة، لا سيما جهود القضاء على الفقر والجوع. وفي ظل تلك الخلفية يوفر هذا التقرير تحليلا لأثر الاتجاهات العالمية على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم، ويتضمن عددا من التوصيات بشأن التصدي لتلك التحديات.

* E/2011/100.

130511 130511 11-30352 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – عرض عام للاتجاهات والتحديات المستجدة ٣

ألف – آفاق الاقتصاد العالمي ٣

باء – انعدام الأمن الوظيفي ٤

جيم – أسعار الغذاء العالمية ٥

دال – أنماط الهجرة ٦

هاء – الأزمات البيئية وتغير المناخ ٦

واو – النزاعات المسلحة ٧

زاي – التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٨

حاء – تمويل التنمية ٨

ثالثاً – أثر الاتجاهات والتحديات الراهنة على التعليم ٩

ألف – الإنفاق المحلي على التعليم ٩

باء – الصدمات المتعلقة بتقلبات الدخل وحماية استثمار الأسر المعيشية في مجال التعليم ١٢

جيم – انعدام الأمن الغذائي والتغذية والتحصيل العلمي ١٤

دال – الهجرة والاستثمار في التعليم ١٥

هاء – الأزمات البيئية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة وتغير المناخ ١٦

واو – النزاع المسلح والتعليم من أجل التخفيف من حدة النزاعات وحلها ١٨

زاي – الابتكارات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالتعليم ٢٠

رابعا – إدارة أثر الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الراهنة في ما يتعلق بالتعليم ٢١

ألف – كفالة استقرار الإنفاق في مجال التعليم ٢١

باء – بناء القدرة على التكيف مع صدمات تقلب الدخل ٢٢

جيم – تنمية المهارات اللازمة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص في القرن الحادي والعشرين ٢٣

دال – تشجيع الهجرة طلبا للعلم ٢٤

هاء – تنشيط الالتزام الشامل بالتعليم ٢٥

واو – بناء السلام من خلال التعليم ٢٦

أولا – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير بالتحليل الاتجاهات والتحديات العالمية الحالية وأثرها فيما يتعلق بزيادة فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته. ويسلط التقرير الضوء على التطورات التي طرأت مؤخرا على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى الاتجاهات الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تداعيات على نظم التعليم، ومن بينها ما يلي: انعدام الأمن الوظيفي؛ وازدياد أوجه الظلم؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وأنماط الهجرة؛ وتغير المناخ ومخاطر الكوارث؛ وافتقار البشر إلى الأمان؛ والابتكارات التكنولوجية. ويتضمن التقرير توصيات عملية المنحى تنصّب على كيفية إدارة آثار تلك الاتجاهات على التعليم في الأجلين القصير والطويل، ويرد فيه عرض لفرص الحفاظ على التقدم صوب كفالة فرص التعليم والتعلم للجميع وزيادته.

٢ – ويتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير عرضا عاما للأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا في العالم مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية، ويرد في الفرع الثالث تحليل لأثر تلك الاتجاهات وعرض للأفكار والمقترحات التي تبين كيفية تحويل التحديات التي تطرحها تلك الاتجاهات إلى فرص تستفيد منها نظم التعليم. ويتضمن الفرع الرابع توصيات يُرتأى أن لها أهمية بالغة فيما يتعلق بالتغلب على الأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه الاتجاهات الراهنة على التعليم ليهتدى بها في اتخاذ إجراءات فعالة في مجال السياسات العامة.

٣ – وينبغي الاطلاع على هذا التقرير بالاقتران مع التقرير الذي سيعده الأمين العام من أجل الاستعراض الوزاري السنوي بشأن موضوع ”تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا والالتزامات المتعلقة بالتعليم“.

ثانيا – عرض عام للاتجاهات والتحديات المستجدة

ألف – آفاق الاقتصاد العالمي

٤ – بدأ إيقاع النمو الاقتصادي العالمي يتباطأ في منتصف عام ٢٠١٠ مما ينبئ بضعف معدلات الانتعاش في عام ٢٠١١ وما بعده، وذلك بعد عام شهد تحسنا مطردا وإن تباينت مستوياته. والواقع أن سرعة تحول الاقتصادات الكبرى من التحفيز المالي إلى التقشف يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في تلك البلدان. ومن شأن ذلك أيضا أن يقوّض ما تشهده، في الوقت الراهن، من تعاف، ويوسع من نطاق الاختلالات على الصعيد العالمي مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة عدم استقرار الاقتصاد العالمي.

٥ – وما زال النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده العديد من البلدان النامية يشكل على الرغم من بطء معدلاته القوى المحركة للانتعاش العالمي، حيث إنه يشكل ما يربو على نصف

التوسع الاقتصادي العالمي منذ أواخر عام ٢٠٠٩. وعلى النقيض من حالات الركود الاقتصادي السابقة، كان العديد من البلدان النامية، لا سيما الاقتصادات البازغة، أفضل استعدادا وأقدر على تنفيذ الإنفاق التحفيزي بالاستعانة بالحيز المالي الضخم والاحتياطيات الكبيرة من العملات الأجنبية التي تراكمت على مر السنين السابقة للأزمة. ولقد دعم ذلك الطلب المحلي ويسر نسبيا التعافي السريع من الانكماش الذي شهده العالم. وتصدرت تلك البلدان أيضا عملية إنعاش التجارة الدولية مستندة في ذلك إلى الروابط فيما بين بلدان الجنوب النامية الأمر الذي استفادت منه الاقتصادات الصغيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وبحلول أواخر عام ٢٠١٠ قفزت النواتج التي حققتها البلدان النامية في مجالي التجارة والصناعة إلى مستويات تفوق ما كانت عليه قبل الأزمة.

٦ - ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات هائلة، لا سيما في أقل البلدان نمواً حيث أدت الأزمة العالمية إلى تفاقم العقبات التي تعترض جهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما زال العديد من تلك البلدان يواجه أوضاع سياسية وأمنية خاصة ومن المتوقع أن يقل معدل تعافي ناتجها المحلي الإجمالي كثيرا عن المتوسط السنوي البالغ ٥ في المائة الذي تحقق في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧. أما عن إمكانية تواصل النمو في سائر البلدان النامية فهذا أيضا ليس بالأمر المضمون. ذلك أنه على الرغم من تعزيز العلاقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب ما زالت البلدان النامية تعتمد إلى حد كبير على طلب البلدان المتقدمة على صادراتها. والحصول على التدفقات الرأسمالية والمساعدة الإنمائية الرسمية مرهون أيضا بالظروف المالية في البلدان المتقدمة. فمؤخرا، أدت الطفرة في تدفقات رأس المال الخاص على العديد من البلدان النامية إلى ضغط تضخمي على عملاتها ويمكن أن تفضي إلى ارتفاع وهمي في قيمة أصولها المحلية[(١)].

باء - انعدام الأمن الوظيفي

٧ - فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، أدت الأزمة المالية إلى فقدان ٣٠ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال البطالة العالمية تسجل مستويات قياسية للعام الثالث منذ بداية الأزمة. ورغم عودة أسواق العمل في آسيا وأمريكا اللاتينية إلى الانتعاش، فإن الاقتصاد العالمي لا يزال بحاجة لخلق ما لا يقل عن ٢٢ مليون وظيفة جديدة - منها ٨ ملايين وظيفة في البلدان النامية - من أجل عودة العمالة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وأصبحت الآثار على المدى الطويل واضحة بالفعل، حيث ازدادت منذ عام ٢٠٠٧ بشكل ملحوظ نسبة العاطلين هيكليا أو بصورة طويلة الأجل في كثير من البلدان، وفي البلدان المتقدمة النمو أساسا.

(١) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.C.2).

٨ - وفي البلدان النامية، يهدد الوضع بتفاقم انعدام فرص العمل اللائق الذي كان متوفرا قبل الأزمة. ورغم بدء الانتعاش من فترات الانخفاض القصيرة في فرص العمالة في البلدان النامية، فإن العمالة الضعيفة والعمالة الناقصة والضغوط التي تخفض من الأجور لا تزال تشكل تحديات خطيرة في هذا الصدد. ويمكن أن يؤدي الضغط على دخل الأسر المعيشية إلى خفض الاستثمار الذي تنفقه الأسرة في تعليم وصحة الأطفال، مما قد يبطئ من وتيرة التقدم المحرز في السنوات الأخيرة على صعيد الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية.

٩ - وكان الشباب عرضة للبطالة حتى قبل اندلاع الأزمة الأخيرة، واستمرار استبعادهم من أسواق العمل - في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء - يمثل شاغلا متزايدا على مستوى العالم. وفي نهاية ٢٠٠٩، كان هناك ما يقدر بـ ٨١ مليون شاب عاطل عن العمل في أنحاء العالم. وسيكونون على الأرجح أكثر عرضة للتعطل عن العمل بثلاث مرات تقريبا بالمقارنة بالبالغين. ولا تأخذ تلك الأرقام في اعتبارها الأعداد الكبيرة من الشباب الذين بلغ بهم الإحباط إلى درجة عدم البحث عن عمل، ولا يدخلون بالتالي في أرقام البطالة الرسمية.

جيم - أسعار الغذاء العالمية

١٠ - تتزايد أسعار معظم السلع الزراعية الأساسية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وذلك بسبب عدد من العوامل من بينها حالات النقص غير المتوقع في الإمدادات نتيجة لسوء الأحوال الجوية، واستجابات السياسات من قبل بعض البلدان المصدرة، والتقلبات في أسواق العملات. ويؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على البلدان بشكل مختلف، وفقا لما إذا كانت مصدرة صافية أو مستوردة صافية للمواد الغذائية. وحيث إن غالبية البلدان النامية هي من البلدان المستوردة الصافية للغذاء، يتأثر سكان تلك البلدان على نحو غير متناسب من جراء ارتفاع الأسعار.

١١ - ويأتي ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الوقت الذي لا يزال فيه عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم يناهز البليون شخص، على الرغم من الانخفاض الذي حدث لفترة قصيرة في عام ٢٠١٠ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٥. وكان ذلك الانخفاض يعزى إلى حد كبير للنمو الاقتصادي الذي حققته البلدان النامية في عام ٢٠١٠ والانخفاض المؤقت الذي شهدته أسعار الغذاء الدولية في عام ٢٠٠٩. غير أن أسعار المواد الغذائية لا تزال متقلبة، وتشير التقديرات إلى أنها دفعت ٤٤ مليون شخص آخرين إلى براثن الفقر في البلدان النامية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتشكل الزيادة في أسعار الغذاء تحديات جديدة للفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقات، حيث تحد بدرجة أكبر من فرص حصولهم على الغذاء والتغذية الأساسية.

دال – أنماط الهجرة

١٢ – بعد فترة طويلة من الزيادات المطردة في الهجرة الدولية، انكمشت تدفقات الهجرة العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩[٢].

١٣ – وخلال هذه الفترة، قام عدد من البلدان المضيفة بتنفيذ سياسات لتقديم حوافز لتسهيل عودة العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. غير أنه لم تحدث عودة للمهاجرين على نطاق واسع. فغالبية المهاجرين مندمجون تماما في البلدان التي يقيمون فيها، ونادرا ما تكون الاحتمالات الاقتصادية في بلدانهم الأصلية أفضل من تلك التي في البلدان التي يقيمون فيها.

١٤ – وقد تضرر العمال المهاجرون بشدة من جراء ارتفاع مستويات البطالة في معظم البلدان، وهو ما يرجع في جانب منه إلى أنهم يتركزون في قطاعات اقتصادية تأثرت سلبا بسبب الانكماش الاقتصادي، مثل التشييد والتصنيع والسياحة، كما يرجع في جانب أخر إلى أنهم عادة ما يواجهون التمييز في أسواق العمل. وكثيرا ما يتفاقم انعدام إحساس المهاجرين بأمن وظائفهم نتيجة لمحدودية فرص تمتعهم ببرامج الحماية الاجتماعية. ورغم معاناة المهاجرين بشكل غير متناسب مقارنة بأقرانهم المحليين في العديد من البلدان، فإن الأزمة ساهمت في عودة كراهية الأجانب إلى الظهور، وهو ما يؤكد بالتالي على أهمية اتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق المهاجرين.

١٥ – وفي عام ٢٠٠٩، انخفضت التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٠، حيث وصلت إلى ٣١٦ بليون دولار، أي ما يقل بمقدار ٢٠ بليون دولار عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨. وكان انخفاض التحويلات المالية أكثر وضوحا للسكان المهاجرين المتركزين في البلدان المتقدمة النمو التي كانت الأكثر تضررا من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مثل المهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين يعملون في إسبانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن التحويلات كانت أكثر تحملا لآثار الأزمات من الأنواع الأخرى من التدفقات المالية، بما في ذلك تمويل التنمية، ومن المتوقع أن تعود إلى الانتعاش في عام ٢٠١١.

هاء – الأزمات البيئية وتغير المناخ

١٦ – تضيف التحديات التي تفرضها الأزمات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ضغوطا كبيرة على نحو متزايد على المجتمعات، بدءا من تغيير أنماط الطقس التي تهدد إنتاج الغذاء إلى ارتفاع مستويات مياه البحار التي تزيد من خطر حدوث فيضانات كارثية.

(٢) (OECD, *International Migration Outlook* 2010 (Paris, 2010).

وهو تحد عالمي معقد يتشابك مع مواطن الضعف الناجمة عن الفقر وسرعة التحول العمراني، وتدهور الأنظمة الإيكولوجية وأنماط النمو الاقتصادي المستدام. وقد أكدت الفيضانات التي حدثت في باكستان والزلزال الذي أصاب هايتي في عام ٢٠١٠ نقاط الضعف المتعددة التي تواجهها المجتمعات المحلية عند وقوع الكوارث الطبيعية وفي أعقابها.

١٧ - وعادة ما تترك مخاطر الكوارث المتزايدة الناجمة عن الأزمات البيئية أكثر الأضرار تدميرا في البلدان النامية. فآثار تغير المناخ تضخم من عدم تكافؤ توزيع مخاطر الكوارث من الناحيتين الاجتماعية والجغرافية، بما يزيد من المخاطر التي يواجهها الفقراء بالفعل، ويزيد من اتساع نطاق الفقر. وتعاني أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من الضعف إزاء الكوارث بشكل خاص، نظرا لأنها تعتمد بشكل كبير على القطاعات التي تتأثر بشدة بتقلبات المناخ، فضلا عن أنها تعاني من محدودية قدراتها على المرونة والتحمل ومن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

واو - النزاعات المسلحة

١٨ - في ٢٠٠٩، كان هناك ٨٠ بلدا تواجه حالات من الجمود أو التوتر أو النزاع المسلح بينما هي تسعى لمواجهة تحديات التنمية الطويلة الأجل، منها ١٩ بلدا كانت مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. قبل أن تندلع الأزمة المالية، كانت الدول المتضررة من النزاعات بالفعل تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستجابة على نحو كاف للصدمات الاقتصادية والبيئية. وفي تلك السياقات، يواجه المدنيون تآكل السلطة المركزية وسيادة القانون، والتشرد الداخلي من خلال الهجرة القسرية، وتدمير البنية التحتية والخدمات، وارتفاع مستويات العنف ضد النساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يجري تجنيد الأطفال والشباب قسرا للمشاركة في القتال.

١٩ - ويعتبر طول أمد العديد من هذه النزاعات واحدا من التحديات المحورية التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدار العقد الماضي، قُتل أكثر من مليوني طفل كنتيجة مباشرة للنزاع المسلح، بينما أصيب ما لا يقل عن ستة ملايين طفل بجروح خطيرة أو بعاهات دائمة. وعلاوة على ذلك، فإن ١٢ بلدا من بين البلدان الـ ٢٥ الأقل في معدلات معرفة القراءة والكتابة للبالغين هي في حالة من النزاع أو إعادة الإعمار. وإضافة لتلك الآثار، فإن النزاعات المسلحة الممتدة يمكن أن تقوض النمو الاقتصادي وتثبّت المستويات العالية من الفقر،

حيث تقدر إحدى الدراسات أن الحرب الأهلية عادة ما تخفض النمو الاقتصادي بنسبة ٢,٣ في المائة سنويا[٣].

زاي - التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٠ - تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدعامة التي تقوم عليها معظم الأنشطة الإنسانية، مما يجعل من توافرها واستخدامها أمراً بالغ الأهمية للنهوض بالتنمية المستدامة. وقد تسارعت وتيرة انتشار التكنولوجيات القائمة على أفضل الممارسات بفضل إمكانية الوصول إلى الموارد الرقمية الجديدة بكلفة زهيدة وبسهولة. ويوجد حالياً أكثر من ٥ بلايين اشتراك في الهاتف الخلوي على نطاق العالم، ويتمتع نحو بليوني شخص بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت[٤]. وعلى غرار تكنولوجيا الهواتف الخلوية وشبكة الإنترنت في مراحلها الأولى، من المتوقع أن تكون تكنولوجيا النطاق العريض التكنولوجيا المقبلة التي ستحدث تحولاً في هذا القطاع. فشبكات النطاق العريض تتفوق على التكنولوجيات السابقة من حيث ما تتيحه من إمكانيات بتوفيرها خدمات تبادل المعارف والخدمات التثقيفية إلى الناس حيثما يعيشون، وبتعزيزها فرص التعلم والتدريب مدى الحياة.

٢١ - إلا أن ٥ بلايين تقريباً من سكان العالم البالغ عددهم ٧ بلايين نسمة لا يتمتعون بإمكانية الوصول المباشر إلى شبكة الإنترنت. ومع أن الاحتياجات الأساسية قد يكون لها الأسبقية في العديد من المجتمعات المحلية الفقيرة، يمكن للاستفادة على نحو عادل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد الرقمية أن توسع معارف المستخدمين وتعزز جهود الحد من وطأة الفقر. وتوجد أدلة حالياً على نطاق واسع بأن المجتمعات الفقيرة يمكن أن تستفيد من إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساعد على زيادة سهولة الاتصالات والتحويلات المالية، وخفض تكاليف المعاملات، وإدماج الأسواق المحلية والعالمية، وتوسيع نطاق تراكم رأس المال البشري، وتمكين الأشخاص.

حاء - تمويل التنمية

٢٢ - على الرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية استمرت في الارتفاع عام ٢٠٠٩، لم تحقق البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ككل أهدافها المحددة فيما يتعلق بحجم المعونة في عام ٢٠١٠. ويتبين من أحدث بيانات الجهات المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية أن المعونة الإجمالية ناهزت

(٣) Paul Collier, *The Bottom Billion* (New York, Oxford University Press, 2007).

(٤) انظر www.itu.int/ITU-D/ict/material/FactsFigures2010.pdf.

١٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، أو ٠,٣١ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة. ولم تعتمد أهداف متوسطة لعام ٢٠١١ وما بعده، مما يجعل من هدف الأمم المتحدة، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية، المقياس القابل للتطبيق المتبقي. وبواسطة ذلك التدبير، بلغت الثغرة في مجال التنفيذ ١٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٩[٥]. وذلك على الرغم من أن أثر الأزمات المالية والغذائية زاد من حاجة بعض البلدان النامية إلى ضمان دعم مالي إضافي كبير. وجاء تنفيذ الأهداف المحددة فيما يتعلق بتقديم المعونة لأقل البلدان نمواً مخيباً للآمال.

٢٣ - ولا تزال الشواغل تتبدى إزاء كيفية تأثير التدابير التقشفية في البلدان المتقدمة النمو على التزامات المعونة مستقبلاً، مع إعلان العديد من الجهات المانحة الثنائية مؤخراً عن تخفيضات محددة في المعونة المقدمة للتعليم الأساسي ضمن برامجها لتمويل التنمية. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو تمثل أغلبية التمويل الإنمائي العالمي، بدأت عناصر فاعلة أخرى، مثل الجهات المانحة التي بزغت هي وجهات أخرى مقدمة للمعونة، في ظل التعاون في ما بين بلدان الجنوب، تصبح من كبار الجهات المساهمة في الجهود الإنمائية الدولية. وقدر صافي المعونة الإنمائية الرسمية الكلية التي تقدمها الجهات المانحة من خارج لجنة المساعدة الإنمائية بمبلغ يتراوح بين ١٢ و ١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، مما يمثل ٩ إلى ١٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية[٦]. ولا تزال موارد التمويل الخاصة من المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الكبرى تشكل جهات هامة من مقدمي المساعدة الإنمائية الدولية، مع أن حوافظها المالية غالباً ما يطغى عليها قطاع الصحة والقطاعات الأخرى غير التعليم.

ثالثاً - أثر الاتجاهات والتحديات الراهنة على التعليم

ألف - الإنفاق المحلي على التعليم

٢٤ - لا تزال الضغوط المالية التي تنوء بها ميزانيات الحكومات مدعاة للقلق بالنسبة إلى تمويل التعليم في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وفي غمار التعافي العالمي الجاري. فعلى الرغم من أن الإنفاق على التعليم زاد عموماً خلال العقد الماضي في معظم البلدان النامية، قد تترجم الخسائر في الإيرادات المرتبطة بانخفاض النمو أو بتدهور البيئة التجارية إلى انخفاض في

(٥) تقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠ المعنون ''الشراكة العالمية من أجل التنمية تمر بمرحلة حرجة'' (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.12).

(٦) OECD, Beyond the DAC: The Welcome Role of Other Providers of Development Cooperation متاح على الموقع الشبكي التالي: www.oecd.org/dataoecd/58/24/45361474.pdf.

الإنفاق العام أو حالات العجز المالي التي لا يمكن تحملها. وبسبب انخفاض الإيرادات العامة والضغوط على الميزانيات جراء الأزمة، يمكن أن تضطر البلدان النامية إلى المفاضلة بين المحافظة على التوازن المالي والحفاظ على مستويات الإنفاق على التعليم السابقة لحدوث الأزمة. ومع أن العديد من الحكومات في البلدان النامية بادرت إلى حماية الميزانيات الحيوية للقطاعات الاجتماعية حتى الآن، ليس من المؤكد تماماً أن تعكس خطط الإنفاق الحكومية في مجال التعليم في فترة ما بعد انتهاء الأزمة الالتزامات السابقة التي قطعتها حكومات تلك البلدان على نفسها قبل الأزمة فيما يتصل بتلبية الاحتياجات من التمويل اللازم لتحقيق هدف توفير فرص التعليم والتعلم للجميع.

٢٥ - ومن الصعب رصد ميزانيات التعليم بصورة آنية ولكن دراسة استقصائية للتغييرات في الإنفاق على التعليم أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ في ٢٨ بلداً نامياً أظهرت أن بعض الحكومات أعاد النظر في ميزانيته باتجاه التخفيض لكي تعكس تراجع الإيرادات. وتفيد الدراسة الاستقصائية، بأن سبعة من أقل البلدان دخلاً قامت بخفض الإنفاق على التعليم وأن الاعتمادات المخصصة للتعليم في ميزانيات ستة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لعام ٢٠١٠ كانت أدنى من مستويات الإنفاق في عام ٢٠٠٩[٧]. وفي المستقبل، قد تعزز التسويات المالية المقررة التي تعتمد على تقليص النفقات هذا الاتجاه في العديد من البلدان، النامية منها والمتقدمة النمو على حد سواء.

٢٦ - ويمكن لتراجع الإنفاق على التعليم أن يقوض التقدم الذي أحرزه العديد من البلدان النامية في زيادة مستويات الالتحاق بالمدارس منذ عام ٢٠٠٠. ويتبين من تحليل للبيانات العالمية أنه عوضاً عن التوقع السابق لحدوث الأزمة بأن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس سوف ينخفض من ٧٢ إلى ٢٩ مليون طفل بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥، من الأرجح أن يصل هذا العدد إلى نحو ٥٦ مليون طفل جراء الأزمة وأثرها على تمويل التعليم[٨]. وعموماً، كان تمويل مستويات التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية الأشد تأثراً حيثما شهدت الميزانيات المخصصة للتعليم تخفيضاً نتيجة للأزمة. ومع أن الإنفاق على التعليم الابتدائي يبدو أنه يتمتع بالحماية نسبياً، لا تزال هناك حاجة إلى ما يقدر بـ ٦,٢ ملايين صف مدرسي إضافي في

(٧) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١١: الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم (باريس، ٢٠١١).

(٨) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠: السبيل إلى إنصاف المحرومين (باريس، ٢٠١٠).

التعليم الابتدائي وقبل الابتدائي لاستيعاب الزيادة في نسبة الالتحاق بالمدارس المطلوبة لتحقيق الأهداف التي حددتها حركة توفير التعليم للجميع[٩].

٢٧ - والواقع أن التباطؤ الحالي الذي يشهده الاقتصاد العالمي ينال أيضا من قدرة البلدان النامية على تمويل عملية تعيين مزيد من المدرسين المدربين المتحمسين والاستثمار في البنى التحتية. ونتيجة لذلك، يعتمد بعض البلدان أكثر من اللازم على المدرسين غير المؤهلين جيداً، الذين يتقاضون أجوراً زهيدة، ولا يتمتعون سوى بفرص ضئيلة للتطور المهني أو لا يتمتعون بهذه الفرص على الإطلاق، مما يؤدي إلى إحباطهم، وتغيبهم عن مكان العمل، وارتفاع معدل تبدل الموظفين المؤهلين جيداً. ولا تزال هناك حاجة على الصعيد العالمي إلى أكثر من ١,٩ مليون مدرس لتوفير التعليم الابتدائي للجميع، ويلزم أكثر من نصفهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٧].

٢٨ - وفي البلدان التي تشهد فيها نسبة الالتحاق بالمدارس زيادة سريعة، يمكن لزيادة الإنفاق على التعليم الثانوي أو السلبي أن يترجم إلى انخفاض في الإنفاق عن التلميذ الواحد. ولا يعيق ذلك إمكانية الاستفادة من التعليم فحسب بل يفاقم أيضاً محدودية التحصيل العلمي في العديد من قطاعات التعليم. وكما شددت دراسة أجرتها منظمة اليونسكو مؤخراً عن الميزانيات الوطنية للتعليم، تشير الاتجاهات السائدة إلى أن التخفيضات الأخيرة في البلدان النامية في ميزانية التعليم تتركز في المجالات التي تؤثر سلباً على وجه التحديد في جودته، أي الكتب المدرسية، والمواد التعليمية، وبرامج التغذية والصحة في المدارس[٧]. ونظراً إلى أن أكثر الأطفال تهميشاً غالباً ما يتابعون تحصيلهم في أسوأ المدارس نوعية، فإن التخفيضات في المواد التعليمية البالغة الأهمية إنما يزيد من أوجه الحرمان التعليمي التي يعانون منها. ويمثل الأطفال الريفيون، وتحديداً الفتيات والأطفال المعوقون منهم أغلبية المستبعدين من الدراسة.

٢٩ - ويجب أن تخطط الحكومات لزيادة التكاليف المتكررة التي تحصل نتيجة تشجيع متواصل للاستثمار في البنى التحتية وتوظيف المدرسين. ولا يمكن النظر إلى مستويات التمويل بمعزل عن العوامل الأخرى؛ فكفاءة الإنفاق العام وإنصافه يكتسبان كذلك أهمية حاسمة. ومن الأرجح أن تترجم البلدان التي لديها نظم لإدارة النفقات العامة خاضعة للمساءلة ونظم تخطيط متعددة السنوات ومتعددة القطاعات زيادة الاستثمارات إلى تحسينات فعلية.

(٩) UNESCO, The Impact of the Crisis on Public Expenditure on Education – Findings from the UNESCO Quick Survey, document ED/EPS/2009/PI/1.

باء – الصدمات المتعلقة بتقلبات الدخل وحماية استثمار الأسر المعيشية في مجال التعليم

٣٠ – أسهم تضافر الأزمة المالية والأزمة الغذائية في تراجع الدخل المتاح للاستهلاك لدى الأسر المعيشية في ثلث البلدان النامية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، مما دفع بمعدلات الفقر باتجاه الارتفاع مقارنة مع التوقعات السابقة لحدوث الأزمة[١٠]. ولمواجهة الصدمات المتعلقة بتقلبات الدخل التي يسببها انعدام الأمان الوظيفي، وانخفاض الدخل المتأتي من العمل، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، أظهرت الأزمات السابقة أن الأسر المعيشية الفقيرة تترع نحو تقليص إنفاقها على التعليم أو سحب أطفالها من المدارس. وحين لا تنعم الأسر المعيشية بدخل مستقر، قد لا يعود بمقدورها أن تتحمل التكاليف المباشرة للتعليم المدرسي. وقد تعني زيادة تكاليف الفرصة البديلة أن الأطفال يتركون المدرسة للعمل من أجل دعم أسرهم. ويؤدي ذلك إلى احتجاز الأسر في دوائر مفرغة من الفقر، نظراً إلى أن الأطفال سوف يتخلفون عن ركب الدراسة، ولئن عادوا للالتحاق بالمدرسة، فسوف يعانون من ثغرات تعليمية طويلة الأمد. ومع أن الآثار التي يخلفها تراجع دخل الأسر المعيشية على الاستثمار في التعليم ليست جميعها مباشرة، وأن الطلب على التعليم يزيد أحياناً خلال الفترات المؤقتة للأزمة الاقتصادية، فإن الآثار العامة تظل آثاراً ضارة بتعليم الأطفال وبرفاههم عموماً.

٣١ – وغالباً ما تحدث الصدمات المتعلقة بتقلبات الدخل على الأسر المعيشية الفقيرة أثراً غير متناسب على رفاه الفتيات مقارنة بالفتيان، ويكون لها آثار جسيمة بشكل خاص على تعليمهن. وخلال فترات الانتكاس الاقتصادي، يمكن لإمكانية وصول الفتيات إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية أن تتدهور بأسرع من التقدم المحرز خلال فترات النمو الاقتصادي. وقد أظهر تحليل أجراه البنك الدولي مؤخراً لمؤشرات التنمية البشرية في ١٦٣ بلداً بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٨ أن معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي انخفاضاً حاداً إلى ٢٩ في المائة للفتيات وإلى ٢٢ في المائة للفتيان (استناداً إلى متوسط المعدلات لجميع البلدان) خلال فترات الانكماش الاقتصادي، وارتفعت فقط بنسبة ٥ في المائة للفتيات و ٣ في المائة للفتيان خلال فترات تسارع وتيرة الاقتصاد[١٠]. وتتبع نسب التحاق الذكور إلى الإناث بمرحلة التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي الأنماط نفسها، مع تحسن النسب بصورة مطردة وإن كانت بطيئة في أوقات الانتعاش، وانخفاضها بشدة – لا سيما على مستوى التعليم الجامعي – في أوقات الشدة. ويذكر تلك الآثار المرتبطة بنوع الجنس والتي طالت معدل التحاق الأطفال بالمدارس تجلت أكثر ما تجلت في البلدان النامية.

(١٠) International Monetary Fund and the World Bank, *Global Monitoring Report 2010: The MDGs after the crisis* (Washington, D.C., 2010).

٣٢ - وزادت الأزمة الاقتصادية وأثرها على دخل الأسر المعيشية الطلب على خطط الحماية الاجتماعية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ومن خلال مساعدة الأسر المعيشية الفقيرة على إدارة المخاطر بدون التفريط برفاهها في المدى الطويل، تضمن برامج الحماية الاجتماعية التحاق الأطفال بالمدارس ومستوى تحصيلهم العلمي أثناء فترات الأزمة الاقتصادية. وإلى جانب الحد من العوز، توفر برامج الحماية الاجتماعية من قبيل شبكات الأمان القائمة على العمالة والتحويلات المالية والغذائية، الحوافز للأسر المعيشية المكافحة من أجل دعم تعليم أطفالها ورعايتهم الصحية وتغذيتهم.

٣٣ - وعلى الرغم من تنوع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وتصميمها، توجد أدلة على نطاق واسع حالياً تربط هذه البرامج بالآثار الإيجابية على تعليم الأطفال، مع إحداث أثر قوي بشكل خاص على الالتحاق بالمدارس والترفع إلى الصفوف العليا. ويمكن تصميم هذه البرامج تحديداً لتعويض الأسر المعيشية عن التكاليف المباشرة المترتبة على ارتياد المدرسة وشراء ما يتصل بذلك من مواد. وقد تتخذ هذه البرامج شكل إعانات أو منح تعليمية ويمكن أن يستفيد منها الجميع أو أن توجه، بصورة أكثر شيوعاً، إلى الفئات المهمشة داخل النظام التعليمي (بما فيها الفتيات والأطفال المعوقين والشعوب الأصلية). وعلى نحو مماثل، تحد المنح التعليمية التي توفر للتلاميذ من الفئات المحرومة تحويلات مالية مشروطة من تكاليف الفرصة البديلة لعدم المشاركة في الوظائف المدفوعة الأجر، وتؤثر بالتالي في ارتفاع معدلات الالتحاق بالنظام المدرسي والبقاء فيه.

٣٤ - ولكفالة إمكانية قيام الأسر المعيشية ببناء قدراتها على التكيف والإبقاء على الأطفال في المدارس على المدى الطويل، ينبغي استكمال برامج الحماية الاجتماعية من خلال ''الفرصة الثانية''، وفرص تعليم الكبار، فضلا عن المساعدة في البحث عن عمل. ويمكن أن تساعد البرامج التي تنمي مهارات القرن الحادي والعشرين وتوفر التعليم والتدريب التقني والمهني، في كفالة استمرار الصلة بين البالغين والشباب، العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من قلة العمل أو يتكيفون مع قطاعات عمل جديدة، وبين أسواق العمل. وتشكل برامج التعليم والتدريب التقني والمهني عنصرا أساسيا في انتقال العمال من القطاعات غير الرسمية والضعيفة إلى القطاعات الأكثر إنتاجية واستدامة المرتبطة بصناعات ناشئة صديقة للبيئة وباقتصاد المعرفة.

٣٥ - وبالنسبة للشباب، سواء كانوا في بلدان نامية أو متقدمة، فإن الفشل في تجربتهم الأولى في سوق العمل غالبا ما يكون أمرا يصعب تجاوزه، ويمكن أن يعرّضهم لانخفاض في الدخل والرفاه طوال حياتهم. وبصفة عامة، يكون هذا الأثر أكثر وضوحا في صفوف

الشباب الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة. وتظهر المخاوف بشأن جودة التعليم الأساسي وملاءمته كلما ازداد الطلب على مهارات القرن الحادي والعشرين ٢١ القابلة للنقل، مثل مهارة حل المشكلات وإدارة المعلومات، ومهارات الاتصال. ورغم أن النظم التقليدية تتيح إمكانية كبيرة لربط الشباب بدنيا العمل، فهي غالبا ما تعتبر نظما من الدرجة الثانية، وتتسم بمسار تعليمي مستقل، وبقلة الاستثمارات وعدم ملاءمتها. وفي إطار تحول عام لتعزيز الانتقال من المدرسة إلى العمل، ينبغي دمج برامج التعليم والتدريب المهني والتقني والتدريب الحرفي بشكل أفضل ضمن مناهج التعليم العام وأن تراعى في تصميمها متطلبات سوق العمل المحلية.

جيم – انعدام الأمن الغذائي والتغذية والتحصيل العلمي

٣٦ – قد يدفع التقلب الحالي في أسعار المواد الغذائية الأسر الفقيرة إلى الاختيار بين صحة أطفالهم وتعليمهم. فزيادة أسعار المواد الغذائية أمر قاتل وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة التي تنفق ما بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من دخلها على الغذاء في العديد من البلدان النامية. ويمكن أن يكون لارتفاع أسعار المواد الغذائية تأثير فوري على مستوى الاستهلاك الغذائي وتنوعه لدى الأسر الفقيرة، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد الجوعى وعدد المتسربين من الدراسة. وتشير الدلائل التي ظهرت مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض معدلات المواظبة على الدراسة بين الأطفال في البلدان النامية نتيجة لزيادة الإنفاق على الغذاء، وانخفاض الإنفاق على التعليم حسبما أفادت نصف الأسر المعيشية تقريبا التي شملها الاستقصاء في بلد واحد.

٣٧ – لا تقتصر آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مواظبة الأطفال على الدراسة، بل تشمل أيضا فعالية التعلم في الفصول الدراسية. ويؤدى الجوع القصير الأجل، الشائع بين الأطفال الذين لا يأكلون قبل الذهاب إلى المدرسة، إلى صعوبة في التركيز وفي أداء المهام المعقدة، حتى لو حصل الطفل على تغذية كافية في الأوقات الأخرى. ويقدر عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس وهم جوعى بنحو ٦٠ مليون طفل في الوقت الراهن، ٤٠ في المائة منهم تقريبا في أفريقيا. وبالإضافة إلى آثار الجوع القصير الأجل، يؤثر نقص التغذية المزمن ونقص المغذيات الدقيقة على نمو المخ بصفة عامة وعلى الوظائف الإدراكية. وقد تبين أن التدخلات القائمة على التغذية، مثل برامج التغذية المدرسية، تؤدي إلى إصلاح هذه الأمور. وتقدم التغذية المدرسية حافزا للأسر كي ترسل أطفالها إلى المدارس لتلقي العلم، وتحد في الوقت نفسه من الجوع القصير الأجل وتحسّن من قدرتهم على التعلم.

٣٨ – يمثل صغار المزارعين وأسرهم نحو ملياري نسمة، أي حوالي ثلث سكان العالم، ومن ثم فهم محوريون لأي حل لأزمة الغذاء الحالية، ولجهود التنمية المستدامة. ويعد التعليم

والتدريب لزيادة الإنتاجية الزراعية أمرا حيويا لدعم سبل رزق الأسر المعيشية الريفية وكفالة وجود روابط أكثر كفاءة وفعالية مع الأسواق الحضرية، حيث يكون لارتفاع أسعار المواد الغذائية أفدح الآثار على الأسر المعيشية. وسوف تؤدي إتاحة موارد التدريب لصغار المزارعين في الأمد القريب من أجل تخفيف الضغوط عنهم، إلى زيادة كبيرة في إنتاج الأغذية. ويمكن أن تؤدي برامج التدريب والتعليم التقني على وجه الخصوص، بشأن مواضيع تشمل المعلومات عن الأسواق والأسعار ومضاعفة البذور المحلية وتقنيات الري على نطاق صغير وبرامج الحفاظ على التربة، إلى تحقيق مكاسب في إنتاجية المزارع الصغيرة. ويمكن أن تخفف موارد التدريب هذه من ضغوط الأسعار في الأسواق المحلية، مما يسهم في تحسين حصول الأسر الحضرية على الأغذية، ومن ثم تحسين وضعها الغذائي.

دال – الهجرة والاستثمار في التعليم

٣٩ – تساعد تحويلات المهاجرين في تمويل النفقات المتصلة بالتعليم في البلدان المتلقية. وفي بعض البلدان النامية، تبين أن ما يقدر بربع الدخل من التحويلات يخصص للتعليم. ولا يتسم تدفق التحويلات فقط بأنه أكثر تحملا للصدمات الاقتصادية من تدفق رؤوس الأموال الأخرى، لكنه يعود أيضا على الأرجح بالفائدة على الأسر المعيشية الفقيرة مباشرة. وتميل أسر المهاجرين العاملين في الخارج إلى إرسال أطفالها إلى المدارس أكثر من غيرها، وذلك باستخدام التحويلات النقدية لدفع الرسوم المدرسية وغيرها من التكاليف. وأظهرت الأبحاث الحديثة أيضا أن أطفال الأسر المستفيدة بمجرد ذهابهم إلى المدرسة، من المرجح أن يمضوا في دراستهم دون انقطاع[(١١)]. وإضافة إلى التحويلات المالية، يمكن أن تعزز التحويلات الاجتماعية – من أفكار وممارسات وتدفق لرأس المال الاجتماعي – التي يعود بها المهاجرون إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية في بلدان المنشأ أيضا من التزام الأسر المعيشية بالتعليم وتشجع التوسع في البنية التحتية التعليمية المحلية. وفي الوقت نفسه، فإن هجرة أحد الأبوين أو أولياء الأمور يمكن أن تكون لها آثار غير مقصودة على الأطفال، الذين يواجهون غالبا فترات طويلة وأحيانا لأجل غير مسمى من الانفصال عن فرد مهم من أفراد العائلة.

٤٠ – وفي حين توسع الهجرة غالبا من خيارات التعليم وفرص العمل للأفراد، يمكن أيضا أن تسهم في نقص حاد في الموارد البشرية في مجتمعات المنشأ. وما زال عدد من البلدان النامية يرى نسبة كبيرة من مواطنيه الحاصلين على تعليم ثانوي أو جامعي – لا سيما الذين تلقوا تدريبا في مجال الصحة أو التعليم – يهاجرون إلى البلدان المتقدمة. وتقدر المنظمة الدولية

(١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩: تذليل العقبات – النقل البشري والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 09.III.B.1).

للهجرة عدد المهنيين المهرة الذين يغادرون أفريقيا كل عام بحوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص منذ عام ١٩٩٠[١٢]. ويمكن أن يؤدي سحب العمال المهرة هذا بحثا عن فرص عمل أفضل إلى إضعاف فرص البلدان النامية في بناء نظم تعليم ناجحة، وفرصها في تنمية المهارات الوطنية.

٤١ - وداخل البلدان، تمضي الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية على قدم وساق، جزئيا بسبب ''الميزة الحضرية'' المتمثلة في الحصول على الوظائف والخدمات، بما في ذلك التعليم. بيد أن معظم النمو الحضري يحدث في البلدات والمدن التي تلبي فيها نظم التعليم عموما بشق الأنفس مطالب السكان الحاليين وتصبح الفرص المتاحة للقادمين الجدد محدودة أو منخفضة المستوى. وقد ركزت خطط التعليم الوطنية في أغلب الأحوال على تقليص الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على فرص التعليم وعلى نوعية جيدة منه، ويجب موازنة ذلك عن طريق مراعاة الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأطفال الأغنياء والفقراء في كثير من المناطق الحضرية، حيث يزداد النمو السكاني بسرعة أكبر من أي مكان آخر.

هاء - الأزمات البيئية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة وتغير المناخ

٤٢ - للأزمات البيئية عميق الأثر على حياة ملايين الأطفال كل عام مما يصيب المجتمعات الضعيفة بخلل واسع النطاق ويعرقل إيصال الخدمات العامة لها، بما في ذلك التعليم. وتعرض زيادة وتيرة الأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وشدتها، وآثار تغير المناخ، الأطفال لعدد من المخاطر. وكما أكد تقرير صدر عن اليونيسيف مؤخرا بشأن تأثير ثلاث أزمات بيئية أخيرة على الأطفال في الدول النامية الجزرية الصغيرة، فقد ارتبطت الأزمات بزيادة قصيرة ومتوسطة الأجل في مخاطر وقوع إصابات جسدية ووفيات وتشريد وانفصال عن الأسرة، وفي إصابة الأطفال بالأمراض التي تنتقل عن طريق الحشرات الناقلة للجراثيم والمياه، فضلا عن حدوث تدهور عام في رفاه البشر.

٤٣ - ويتمثل الأثر الأكثر وضوحا ومباشرة للأزمات البيئية على التعليم في تعطيل التقدم التعليمي للأطفال، مما يسبب فجوات في التعلم على المدى الطويل بسبب ساعات الدراسة المفقودة وتدمير البنية التحتية (مثل المدارس والطرق والكهرباء وإمدادات المياه النظيفة). وإضافة إلى تقييد تعلم الأطفال، يؤدي تدمير البنية التحتية إلى عرقلة الاستجابة بعد وقوع الكوارث نظرا لأن المدارس الآمنة والسالمة تشكل نقاط دخول طبيعية للمجتمعات التي تحتاج إلى المأوى والتغذية والرعاية الصحية في حالات الطوارئ. ولا يكون الضرر ماديا فحسب، لكنه أيضا اقتصادي ونفسي. ويكون الأثر الاقتصادي واضحا كل الوضوح

(١٢) المنظمة الدولية للهجرة، حوارات الشتات (جنيف، ٢٠٠٧).

في البلدان النامية، حيث يمكن للكوارث الطبيعية أن تدمر بسرعة سنوات من التقدم المحرز نحو توسيع نطاق التعليم والخدمات العامة الأخرى. ويمكن أن يكون التأثير النفسي مدمرا وطويل الأمد، وخصوصا بالنسبة للأطفال الصغار الذين قد لا يتفهمون قضيتهم.

٤٤ - وقد أظهرت تجارب البلدان النامية والمتقدمة أن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من خلال التعليم يمكن أن يؤدي إلى تغيير في المفاهيم وأنماط السلوك التي تقلل من مخاطر وتكاليف الأزمات البيئية وتؤتي ثمارها على المدى الطويل. وثبت أن تدريبات التعلم العملية والقائمة على المشاركة للحد من مخاطر الكوارث أتت بنتائج فعالة بشكل خاص في كفالة تهيئة الأطفال للأزمات البيئية التي تواجه مجتمعاتهم. وبشكل أعم، أشارت بعض النتائج التي تم التوصل إليها مؤخرا إلى أن التعليم الشامل للفتيات والنساء له صلة بالحد من قابلية الأسر المعيشية للتعرض للوفيات والإصابات أثناء الأزمات البيئية. ويوفر إطار عمل هيوغو للأمم المتحدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) التوجيه بشأن التعليم الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث، ويمنح الأولوية للالتزام بمعايير بناء المدارس الآمنة، ودمج خطط الإخلاء والطوارئ في أنشطة التعلم وتعزيز الإشراف البيئي فيما يتعلق بالأنظمة الإيكولوجية المحلية، وكذلك المبادئ التوجيهية لنظم التعليم المطبقة في سياقات ما بعد الكوارث.

٤٥ - وبالنظر لمخاطر آثار تغير المناخ المتوقعة على زيادة الأزمات البيئية، يوفر التعليم من أجل التنمية المستدامة فرصة لمواجهة تغير المناخ عن طريق المساهمة في جهود الحد من هذا التغير وبناء القدرات لزيادة قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. ويمكن أن يؤدي التركيز على التعليم من أجل التنمية المستدامة في كل من البلدان النامية والمتقدمة إلى تعزيز فهم أفضل للبيئات المحلية، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، والمساعدة في التحسب للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ وغيرها من تحديات التنمية في المستقبل. وفي السياق العالمي الحالي الذي لا تزال نوعية التعليم ومدى ملاءمته تكتسب طابعا مستعجلا، ينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة كي يكون فعالا أن يركز على محو الأمية العلمية وعلى مهارات حل المشكلات اللازمة للتكيف مع التحديات البيئية الجديدة.

٤٦ - وقد بدأت بعض الحكومات في إدراج وحدات بشأن تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية وبرامج التعليم غير النظامي. ورغم التقدم الذي أُحرز، لا يزال الافتقار إلى القدرات المؤسسية والمالية والتقنية في كل من البلدان النامية والمتقدمة يعوق التنفيذ الكامل لهذه المكونات في نظم التعليم. ولمعالجة هذا الأمر، لا تزال هناك حاجة لقاعدة أدلة أفضل بشأن التدابير الأكثر فعالية لإدماج تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة ضمن نظم التعليم.

واو – النزاع المسلح والتعليم من أجل التخفيف من حدة النزاعات وحلها

٤٧ – يعيش أكثر من ٤٠ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بمدارس في العالم في الدول المتضررة من النزاعات، حيث تفاقم المستويات العالية من العنف من أثر الحواجز التقليدية أمام التعليم وهي البعد واللغة والرسوم المدرسية. ويبلغ احتمال موت الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة في البلدان المتضررة من النزاعات ضعف ما هو عليه في البلدان الفقيرة الأخرى. وقد بلغ متوسط أمد النزاعات العنيفة في البلدان المنخفضة الدخل على مدى العقد الماضي ١٢ عاما، وهو ما أدى إلى نشوء ثغرات مدمرة في تعلم الأطفال غير القادرين على الذهاب إلى المدرسة بأمان. ذلك أن المدارس وتلاميذ المدارس والمعلمين باتوا يستهدفون بشكل متزايد في بيئات النزاع[٧].

٤٨ – ويتعرض الأمن الشخصي للبنات وإمكانية حصولهن على التعليم الجيد للخطر بوجه خاص في الدول المتضررة من النزاعات. ولا يقوض الاستخدام المنهجي والواسع النطاق للعنف الجنسي والجنساني ضد البنات والنساء في هذه البيئات حقوقهن الإنسانية وأمنهن الشخصي فحسب، بل أيضا قدرتهن على التعلم في المستقبل بسبب الصدمات النفسية والوصم. وفي العديد من النزاعات الحالية، تستهدف مدارس البنات على وجه التحديد من جانب الجماعات المسلحة التي تعارض المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد، يتعرض وضع نساء وبنات الشعوب الأصلية للخطر بشكل خاص، نظرا لأن العديد من النزاعات يدور في مناطق الشعوب الأصلية.

٤٩ – ويدمر النزاع أيضا الهياكل الأساسية للتعليم في البلدان، من حيث الهياكل المادية وقدرات الموارد البشرية على حد سواء. وكثيرا ما تستهدف المدارس بوصفها رموزا لمؤسسات الدولة أو بسبب تبعيتها لجماعات اجتماعية معينة. وفي استعراض لتأثير النزاعات في تعليم الأطفال، أشارت دراسة أجريت مؤخرا إلى أن ٤٥ في المائة من المدارس والهياكل الأساسية المتصلة بالتعليم قد دمرت خلال النزاعات. وقد تصبح الأعداد المتوافرة من المعلمين والإداريين التربويين قليلة نتيجة لحالات الوفاة في النزاع أو المرض الناجم عن النزاع أو انخفاض مستويات تكوين رأس المال البشري.

٥٠ – وكثيرا ما تكون المدارس غير مهيئة لتقديم المساعدة اللازمة للأطفال لتعويض ما فاتهم من دروس وإعادة الاندماج في بيئات تعلم آمنة. ويجب أن تتضمن برامج التعليم الوطنية برامج ”تقوية“ موجهة للأطفال الذين اضطروا إلى التغيب عن نظام التعليم بسبب النزاع وغيره من الحالات الخارجة عن إرادتهم. وينبغي أن تستخدم برامج التعليم غير

النظامي في المدارس أو ''التعويض عما فات من دروس'' من أجل إعادة إدماج الأطفال في نظم التعليم، مع إيلاء عناية متأنية للاحتياجات الخاصة للمقاتلين السابقين من الشباب.

٥١ - ويجب أيضا بذل جهود خاصة لتوفير التعليم والوجبات المدرسية وحصص الإعاشة لأخذها إلى المنازل، فضلا عن الخدمات الأساسية الأخرى للمشردين وغيرهم من الجماعات المتضررة من النزاع. ويتعرض الأطفال المشردون إلى عدد من المخاطر الناجمة عن انعدام الحماية، مثل استمرار انعدام الأمن، والعنف الجنسي والجنساني، والتجنيد من جانب الجماعات المسلحة، في المدرسة وأثناء ذهابهم إلى المدرسة. وفي البلدان المضيفة، نادرا ما يسمح للاجئين بالذهاب إلى المدارس المحلية، ونتيجة لذلك، يضطر العديد من اللاجئين إلى إنشاء مدارس خاصة بهم وهو ما يؤدي إلى تعليم لا يفي بالمعايير المطلوبة يتولاه مدرسون غير مؤهلين يعتمدون مناهج دراسية ذات نوعية رديئة. وهذا ما يزيد من صعوبة دخولهم أو عودتهم إلى نظم التعليم إذا سنحت الفرصة لذلك في المستقبل.

٥٢ - ولأن التعمير بعد انتهاء النزاع يوفر فرصا لإصلاح نظم التعليم، فثمة حاجة إلى السياسات المشتركة بين القطاعات من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بالشباب في هذه السياقات، بما في ذلك التعليم الجيد الذي يركز على حل النزاعات، والمهارات ذات الصلة، وإمكانية الحصول على وظائف لائقة. وعلى الرغم من أن التعليم يمكن أن يستخدم باعتباره قوة من أجل السلام في المجتمعات التي تتعرض لخطر النزاع أو الخارجة منه، فإن المناهج الدراسية أو طرق التدريس أو البيئة العامة المفعمة بالتحيز والتعصب والخوف تزيد أحيانا من حدة المظالم القائمة بين الجماعات في المدارس. والتحدي المطروح أمام الإصلاح وإعادة البناء في وقت تشح فيه الموارد البشرية والمالية والمؤسسية وتشتد فيه الحاجات يستلزم إيلاء اهتمام خاص للأولويات وترتيب التدخلات في هذا المضمار زمنيا. ونظرا لاختلاف السياقات بعضها عن بعض، فإن الطريقة التي تدمج الحكومات بها التعليم في إطار استراتيجية أوسع لبناء السلام يمكن أن يكون لها تداعيات أوسع نطاقا. وللتخفيف من خطر النزاع، فإن الخطوة الأولى الحاسمة التي يجب أن تتخذها الحكومات تتمثل في ضمان أن تضع المدارس الطفل في مركز اهتمامها وأن تكون آمنة وأن تشكل أمكنة خالية من العنف بشكل قطعي. وينبغي أن تحدد الحكومات المظالم المحتملة داخل نظم التعليم بعناية عن طريق تحليل مسائل أهمها لغة (لغات) التعليم، وتدريس التاريخ والدين، وتطوير المناهج الدراسية لتعزيز السلام والمواطنة، وأيلولة إدارة شؤون التعليم[٧].

زاي – الابتكارات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالتعليم

٥٣ – يرتبط الأثر الإيجابي للتعليم في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية بتدريس الابتكار، وإنشاء المعارف، وتنمية القدرات الإبداعية، والقدرة على استيعاب التكنولوجيات الجديدة واستخدامها. والإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يصبح على نحو متزايد جزءا أساسيا من تنمية المهارات المعرفية العادية، وهناك اتجاه متزايد لاستخدام التعلم عبر الإنترنت المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التعليم. وتوفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت مكتبات رقمية ضخمة من مصادر المعرفة للملايين من المستخدمين في البلدان النامية، وهو الأمر الذي يدعم التعلم النظامي وغير النظامي على حد سواء. ويمكن أن تصل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المجتمعات التي لا تملك إمكانية الوصول إلى المؤسسات التعليمية، وهي تعزز بالتالي التعلم مدى الحياة في جميع مراحل دورة حياة الجماعات المحرومة، بما في ذلك تاركو الدراسة في سن مبكر والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة.

٥٤ – وينطوي تقاسم الموارد والخدمات التعليمية على نطاق واسع، ولا سيما من خلال استخدام الموارد التعليمية المفتوحة، على إمكانات كبيرة في ما يتعلق بتحسين نوعية النظم التعليمية التي تعاني من نقص الموارد وبتيسير فرص التعلم غير النظامي. ويتزايد استخدام الموارد التعليمية المفتوحة في الكثير من أفضل المدارس في العالم وتتاح إمكانية الوصول إليها أمام الطلاب (النظاميين وغير النظاميين) والمعلمين في جميع أنحاء العالم. ويستطيع المربون استخدام الموارد التعليمية المفتوحة من أجل تحسين نوعية تعليمهم؛ والطلاب من أجل تعزيز أنشطة التعلم التي يقومون بها؛ والمتعلمون مدى الحياة الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم بعد التعليم المدرسي النظامي.

٥٥ – وتمثل الشعبية المتنامية للتعلم عن طريق الإنترنت تحديا أمام الكثير من الافتراضات عن كيفية إنجاز التعليم. واعتمادا على توافر الهياكل الأساسية التكنولوجية اللازمة، يمكن لهذا التوجه أن يؤدي إلى تحول نظم التعليم من حيث وضع المناهج الدراسية وتقديم الوحدات الدراسية والشهادات. وحتى في ظل غياب الهياكل الأساسية التكنولوجية المتقدمة جدا، تتيح الأجهزة النقالة، وأكشاك الإنترنت، واستخدام السحابة الحاسوبية، والطاقة الشمسية توافر أشكال مختلفة من التعلم وتقاسم المعارف عن طريق الإنترنت، وهي موارد يقوم المستخدمون بإدارتها، ويمكن استخدامها في دعم المتعلمين الموجودين خارج الأطر التعليمية التقليدية.

رابعا – إدارة أثر الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الراهنة في ما يتعلق بالتعليم

٥٦ – يتطلب الكثير من الاتجاهات الحالية استجابات في مجال السياسات تخفف من الآثار السلبية في التعليم والتعلم، في الأجلين القصير والطويل على حد سواء، وتستفيد من الآثار الإيجابية.

ألف – كفالة استقرار الإنفاق في مجال التعليم

٥٧ – ليس هناك بديل عن القيادة السياسية الوطنية في مكافحة افتقار الأطفال لإمكانية الحصول على تعليم جيد. ويمكن للالتزامات الوطنية بالإنفاق العام على التعليم أن تحفز جهود التنمية، وتؤدي إلى مزيد من الكفاءة في الأجل الطويل، وتحسن المساواة في الفرص. **وينبغي لمقرري السياسات في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي وزيادته، ولا سيما المقدم إلى أكثر الفئات ضعفا. غير أن أهمية كفاءة وفعالية الإنفاق المحلي الحالي تساوي أهمية مستوى الإنفاق. وتكشف دراسات حديثة على نحو متزايد أن مستويات الإنفاق المرتفعة وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين نتائج التعليم. وينبغي للحكومات أن تحلل بعناية كيفية تخصيص الإنفاق على التعليم وأن تعدل السياسات لإيلاء الأولوية للمجالات التي تتطلب أكبر قدر من الاهتمام.**

٥٨ – وتمثل إعادة توزيع الإنفاق العام أحد الحلول من أجل زيادة إمكانية الحصول على التعليم وتوسيع الفرص فيه. **ومن الضروري أن تقوم الحكومات بوضع صيغ للتمويل ترتب الحاجات حسب الأولوية، بحيث تضمن توجيه الدعم بعناية إلى أشد المناطق فقرا وأكثر الفئات تهميشا، بما في ذلك البنات، والأطفال ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية. وفي هذا الصدد، ينبغي استحداث آليات تكفل الشفافية والمساءلة العامة من أجل ضمان الفعالية والإنصاف في الأنشطة المضطلع بها في إطار السياسات العامة. والواقع أنه يمكن زيادة فعالية البرامج العامة والحد من الأعباء الإدارية بإشراك المجتمعات المحلية والمواطنين في وضعها والإشراف عليها.**

٥٩ – وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير واسعة النطاق من أجل تعزيز نوعية بيئة التعلم. ولم تقابل الزيادة السريعة في أعداد المسجلين في جميع أنحاء العالم بتقدم مماثل في مهارات التحصيل الدراسي حتى الآن. **ويمثل ضمان قيام معلمين فعالين بشكل استثنائي بتعليم الأطفال في بداية التحاقهم بالمدارس وتقديم حوافز لنشر المعلمين بشكل أكثر إنصافا في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، طريقتين للقيام بذلك. ويمكن لتطوير مناهج تعليمية تتناول**

كلا من السياقات المحلية والتغيرات العالمية الأعم وتكون أوثق صلة بها أن يساعد أيضا في تحسين معدلات استبقاء الطلاب في المدارس وتعزيز نتائج التعلم. ويمكن لتوفير التغذية المدرسية وبرامج التغذية أن يسهم أيضا في قدرة الأطفال على التعلم عند التحاقهم بالمدارس.

باء – بناء القدرة على التكيف مع صدمات تقلب الدخل

٦٠ – يعد الاستثمار في وقت مبكر في منع الأزمات من خلال توفير الحماية الاجتماعية أكثر فعالية وهو يعطي نتائج أفضل في الأجل الطويل من ردود الفعل بعد وقوع الحدث. **ولذلك، ينبغي أن تنفذ برامج فعالة للضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وأن يحافظ عليها للتخفيف من الأضرار الناجمة عن تعرض الأسر المعيشية للخطر وزيادة احتمال بقاء الأطفال في المدرسة.**

٦١ – وهناك أدلة كثيرة على أن شبكات الضمان الاجتماعي، والتحويلات النقدية والغذائية يمكن أن تمنع انسحاب الأطفال من المدرسة خلال الصدمات الاقتصادية والأحداث المناخية الضارة وغيرها من الأزمات. **وهناك حاجة إلى السياسات المشتركة بين القطاعات من أجل التصدي للحواجز المتعددة التي تعيق دخول الطلاب إلى المدرسة وحضورهم للدروس وتحقيقهم للإنجازات، ويجب أن توضع بعناية لأن الأسباب التي تمنع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها متنوعة ومعقدة.**

٦٢ – ويرتبط الأمن الغذائي والتغذية ونتائج التعلم ارتباطا وثيقا، وثمة حاجة إلى أن تنعكس هذه الروابط في صياغة السياسات الاجتماعية. وقد وجد أن برامج التحويلات النقدية والغذائية الناجحة تحسن استهلاك الأغذية في الأسر المعيشية وتزيد استخدام الخدمات التعليمية والصحية لدى الأسر المستفيدة، حتى أنها تربط بمهارات معرفية ولغوية أفضل، وبمشاكل سلوكية أقل لدى فئات عمرية معينة، وبتحسن معدلات الالتحاق والحضور. وتتناول هذه البرامج مسائل التغذية التي يواجهها عادة الأطفال في سن المدرسة وتوفر حافزا للأسر المعيشية على إرسال أطفالها إلى المدارس، وهي ذات تأثيرات قوية في ما يتعلق بالتحاق البنات بالمدارس على وجه الخصوص. **وينبغي أن تدمج الأنشطة المتعلقة بالتغذية في المدارس، بما في ذلك برامج التغذية المدرسية، في خطط التعليم الوطنية. ويجلب توفير المغذيات الدقيقة من خلال توفير وجبات مدرسية محصنة، جنبا إلى جنب مع الأنشطة الصحية الأخرى في المدارس، مثل التخلص من الدود، فوائد إضافية لقدرات الأطفال المعرفية وتحصيلهم التعليمي.**

٦٣ - ولا تزال مؤشرات التنمية البشرية ترتبط بالأوضاع الصحية والتعليمية للآباء في كثير من المجتمعات. وتتعرض الأمهات المصابات بسوء التغذية إلى احتمال أن يلدن أطفالا يعانون من نقص الوزن عند الولادة و نقص اليود، وهو ما يرتبط باستعدادات تعليمية أقل عند الأطفال. **ولذلك فإن تعليم الأمهات الشابات وأمهات المستقبل يعد أمرا حيويا من أجل ضمان نتائج صحية وتعليمية جيدة عند الجيل القادم.**

٦٤ - وفي ما يتعلق بالمزارعين، وبخاصة صغار الملاك، يمكن لارتفاع أسعار المواد الغذائية أن يتيح فرصا أمام زيادة الأرباح من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية، وهو ما سيعود بالفائدة أيضا على الأسر المعيشية في المناطق الحضرية المحلية التي تتزايد فيها أعداد السكان على نحو سريع. **وينبغي أن يشمل بناء القدرة على التكيف في الأجل الطويل طائفة من البرامج التعليمية والتدريبية داخل المدرسة وخارجها تعزز الأمن المستدام في مجالي الغذاء والتغذية وفي نفس الوقت ترفع الإنتاجية الزراعية وتوسع نطاق الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. ومن شأن السياسات التي تربط بين التغذية المدرسية وبرامج التغذية والإنتاج الزراعي أن تدر أيضا أرباحا كبيرة على الصعيد الوطني.**

جيم - تنمية المهارات اللازمة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص في القرن الحادي والعشرين

٦٥ - يمكن لبرامج التدريب التعليمي المهني والتقني توفير فرص للشباب والكبار لزيادة المهارات والتعلم. ولها دور هام في تعزيز الانتقال من المدرسة إلى العمل، وبتقديمها فرصة ثانية لتاركي الدراسة ومكافحة التهميش الاجتماعي. **وينبغي للحكومات أن تنتقل من نموذج قائم على العرض مصمم من أعلى إلى أسفل لتوفير التدريب التعليمي المهني والتقني إلى نهج قائم على الطلب يلبي احتياجات الأفراد والشركات والاقتصاد. وينبغي تصميم تلك البرامج لتنمية طيف واسع من المهارات مع التركيز على حل المشكلات و "تعلم كيفية التعلم" وتنظيم المشاريع الصغيرة، من أجل ربط أنظمة التعليم الأساسية على نحو أكثر فعالية بقطاعات القرن الحادي والعشرين، مثل وظائف في الاقتصاد "الأخضر" واقتصاد المعرفة.**

٦٦ - **ويجب تعزيز التثقيف من أجل الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها حتى يتسنى للمجتمعات المحلية التنبؤ بحدوث الكوارث الطبيعية ومواجهة آثارها بطريقة نشطة وشاملة، وخاصة في المناطق التي تعاني بالفعل من أوجه حرمان متعددة. ومن أجل تحقيق أكبر قدر من التأثير داخل المجتمعات المحلية، ينبغي تعزيز التعليم الذي يرمي إلى الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها سواء من خلال المناهج الدراسية في التعليم النظامي أو التعليم غير النظامي.**

٦٧ - ويمكن لوضع الاستراتيجيات التعليمية من أجل مكافحة التغير المناخي والتكيف معه والتخفيف من آثاره، أن ينهض بفهم أفضل للبيئات المحلية ويغير أنماط الاستهلاك والإنتاج ويساعد في التنبؤ بالمخاطر البيئية في المستقبل. وبالنسبة لتعليم سلوكيات الإدارة المستدامة للموارد وتوفير الطاقة والمحافظة على الموارد، فإنه لا يعزز فحسب أنماط الحياة المستدامة بل ويمكن أن يؤدي أيضا إلى وفورات في التكاليف. **وينبغي التوسع في تسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة مع التركيز بوجه خاص على التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من حدته وذلك لتحقيق فوائد ملموسة فورية.**

٦٨ - وينبغي الاعتراف بالحق في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنخفضة التكلفة باعتباره عاملا محفزا وفعالا في تحقيق أهداف التعليم. **وفي المجالات التي تعاني محدودية الموارد المالية، يعد إنشاء مراكز تكنولوجية مجتمعية في المدارس تخدم الطلاب والمجتمع ككل، وسيلة ناجعة لتسهيل الوصول إليها، وخصوصا في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لأي سياسات تدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية، من تلبية احتياجات المعلمين، وتسهيل استفادتهم من التدريب ذي الصلة.**

٦٩ - **وينبغي أن تضع الحكومات استراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا النطاق العريض من أجل سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين المناطق فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا النطاق العريض. وقد طُبق عدد من النماذج المختلفة من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص بالاستفادة من إعانات عامة أو تقديم حوافز مالية لمتعهدين من القطاع الخاص من أجل توسيع نطاق الوصول إلى المناطق المحرومة.**

دال - تشجيع الهجرة طلبا للعلم

٧٠ - تحتاج البلدان التي تواجه نقصا في الموارد البشرية في القطاعات الاجتماعية الرئيسية، كالتعليم، إلى صوغ استراتيجيات ملائمة مشتركة فيما بين القطاعات لتعليم الفنيين الرئيسيين واستبقائهم في بلدانهم. **وتقتضي مواجهة ما تخلفه هجرة الصنّاع المهرة من آثار، تعزيز التعاون فيما بين البلدان التي تعاني من تدفقات المهاجرين. أما الخيارات المتعلقة بالسياسات والتي تدعم نظم إدارة الهجرة، كسياسات الهجرة الإقليمية المنسقة، التي تفسح المجال لتحقيق زيادة في مستويات الهجرة الدائرية، فتساعد في تخفيض النقص وتعويض عائدات الاستثمار الوطني في تنمية الموارد البشرية. وينبغي للبلدان أيضا زيادة**

فرص البحث والابتكار وروح المبادرة في إقامة المشاريع الصغيرة وظروف العمل الشريف في الوطن، مما يؤدي إلى حفز تدفق عودة المهاجرين ورأس المال إلى تلك البلدان.

٧١ - ويمكن للحكومات في بلدي المنشأ والمقصد تسهيل تدفق التحويلات المالية وتعزيز تأثيرها من خلال تنسيق السياسات الملائمة. **ويمكن للبلدان زيادة فرص المهاجرين وأسرهم للاستفادة من الخدمات المصرفية عن طريق خفض تكاليف المعاملات المتصلة بارسال التحويلات المالية من خلال القنوات المصرفية. وبالنسبة لتشجيع التحويلات من خلال القنوات المصرفية الرسمية أو برامج المناظرة الخاصة التي توفر حوافز للاستثمار في الهياكل الأساسية المحلية، فيمكن أيضا أن يعزز آثارها التنموية المحتملة. ويمكن، في المناطق الريفية والنائية، تحسين فرص الاستفادة من تلك الخدمات بتشجيع مشاركة مؤسسات التمويل البالغ الصغر والاتحادات الائتمانية ومصارف الادخار في سوق التحويلات المالية.**

٧٢ - وينبغي أن يتمكن المهاجرون الداخليون والدوليون، على السواء، من الاستفادة من كامل الخدمات والمنافع العامة أسوة بأهل البلد، ولا سيما خدمات التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية، مهما كان وضع إقامتهم. **وينبغي، بوجه خاص، أن تسعى السياسات الحكومية إلى تسهيل عملية الهجرة الداخلية لا عرقلتها. وينبغي أيضا، في الوقت نفسه، تأمين خدمات التعليم الشامل وغيرها من الخدمات، في الأماكن التي تعاني من وجود أعداد كبيرة من المهاجرين هجرة خارجية صرفة.**

هاء - تنشيط الالتزام الشامل بالتعليم

٧٣ - لا تزال البلدان ذات الدخل المنخفض تتلقى أقل من نصف مجموع المساعدات المقدمة للتعليم الأساسي. **ويتطلب تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق غايات توفير التعليم للجميع، أن تفي الجهات المانحة بالالتزامات العامة بتقديم المساعدات التي تعهدت بتقديمها في عام ٢٠٠٥ وتعزيز التزامها بتوفير التعليم الأساسي. ويمكن تعزيز التعاون فيما بين الجهات المانحة باستخدام آلية للتمويل المجمّع، مثل إنشاء صندوق عالمي للتعليم، يمكن أن تحقق أكثر وبوتيرة أسرع منها عندما تعمل كل جهة من الجهات المانحة بمفردها. وتمثل الصناديق الصحية الدولية قدوة لما يمكن أن يتحقق من مكاسب عن طريق تقاسم موارد التمويل والعمل، من خلال إنشاء صندوق متعدد الأطراف ذي مجموعة موحدة من الشروط لطلبات التمويل، والإنفاق، والإبلاغ.**

٧٤ - ومثلما هي الحال في قطاعات التعليم الوطنية، لا يمكن أن تكون كمية الموارد التي تقدمها الجهات المانحة بديلا عن نوعية المساعدات المقدمة. وإذا لم تتمكن الجهات المتلقية للمساعدات من الاعتماد على التزامات الجهات المانحة، فلا يمكنها وضع خطط للتمويل

المتوسط الأجل وتنفيذ تلك الخطط لتحقيق غايات التعليم. وتكون القدرة على التنبؤ أضعف ما تكون عليه في البلدان المتضررة من النزاعات. **وتحتاج الجهات المانحة للمساعدات والجهات المتلقية لها إلى تكثيف جهودها لزيادة فعالية المساعدات. ويكتسب التنبؤ أهمية بالغة بالنسبة لفعالية المعونات، إذ قد يكون للنقص غير المتوقع آثار ضارة للغاية على التعليم، حيث يؤدي إلى توقف تنفيذ خطط التوسع في إنشاء الهياكل الأساسية والحد من الموارد المتاحة لتوظيف المعلمين وتدريبهم.**

٧٥ - ويحظى التعليم بقسم كبير من المعونات القائمة على البرامج، وفي بعض البلدان، تقوم الجهات المانحة بتجميع التمويل المخصص للتعليم، والعمل من خلال إقامة نظم وطنية وتشارك هياكل الإبلاغ. وفي حالات أخرى، تتعاون الجهات المانحة على دعم الإصلاحات في عمليات التخطيط والإبلاغ ومراجعة الحسابات لتسهيل تنفيذ ترتيبات التمويل المجمّع وزيادة المعونات لدعم الاستراتيجية الوطنية للتعليم. **ولتحقيق اتساق أفضل بين المعونات والبرامج الحكومية وتنسيق الأنشطة فيما بين الجهات المانحة أهمية حاسمة في ضمان فعالية المعونات المقدمة لقطاع التعليم. وينبغي، بوجه خاص، العمل بهمة على إشراك الجهات المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وجهات التمويل الخيري من القطاع الخاص، إشراكا نشطا في التخطيط لتحسين تنسيق المعونات.**

واو - بناء السلام من خلال التعليم

٧٦ - على الرغم من أن تقديم الخدمات التعليمية المتكاملة يجري إدماجه باطراد في نظم الاستجابة الإنسانية، تطرح شدة الأزمات البيئية والنزاعات الطويلة الأمد والأخطار التي تتهدد باستمرار مجال العمل الإنساني، تحديات مستمرة أمام توفير تعليم عالي الجودة في الأوضاع السالفة الذكر. وفي حالات الطوارئ، كثيرا ما يعوق غياب التنسيق بين الحكومة والمجتمع وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية، إمكانية الحصول على التعليم الجيد والاستمرار فيه. **وتوجد حاجة ملحة إلى الاعتراف بما يؤديه التعليم من دور حيوي خلال حالات الطوارئ الناجمة عن النزاعات. وينبغي تعزيز النظم الحالية لتقييم الاحتياجات التعليمية للمجتمعات التي تعاني من النزاعات. وفي البلدان التي تعاني من النزاعات، لا بد من تصميم نظم ومناهج تعليمية تضع في صلب اهتمامها تحقيق المصالحة وتسوية النزاع في سبيل إدماج التلاحم الاجتماعي في عملية التعلم لدى الأطفال. ولتحرير طاقات التعليم القادرة على تعزيز السلام، ينبغي للحكومات والجهات المانحة منح الأولوية لوضع نظم تعليمية شاملة تضم رسم سياسات متصلة باللغة والمناهج الدراسية والأخذ باللامركزية مسترشدة بتقييم لآثارها المحتملة على حالات الضيم المستمرة منذ أمد بعيد.**

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهود من أجل إنشاء قاعدة للأدلة تكفل فعالية استخدام التعليم في معالجة الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما يساعد على تحسين إمكانية الاستفادة من مصادر التمويل بالإضافة إلى تحسين سياسات التعليم وتطوير المناهج الدراسية.

٧٨ - والواقع أن إغفال الدول المتضررة من النزاع يُفوّت فرصة بذل الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات والإعمار، ويزيد من احتمال اندلاع النزاع من جديد. **ولا بد للجهات المانحة من سد الفجوة المصطنعة بين المساعدات الإنسانية والمعونات الطويلة الأجل. ولا بد أن يبدي المجتمع الدولي عند العمل في تلك الدول المرونة والقدرة على الابتكار في تلبية الاحتياجات من المعونة. فعلى سبيل المثال، أظهرت الصناديق الاستئمانية المتعددة الجهات المانحة أن بالإمكان زيادة المعونات حتى في أحلك الظروف.**

٧٩ - وينبغي أن ينظر إلى المدارس، أولا وقبل كل شيء، على أنها أماكن لنقل أهم المهارات، وهي التسامح والاحترام المتبادل والقدرة على العيش في سلام مع الآخرين. **وينبغي للدول أن تكفل إقرار السياسات بالحق في التعليم في حالات الطوارئ، وأن تضع خططا للتأهب تكفل التعليم في تلك الحالات، مع إيلاء اهتمام شديد للفئات المهمشة تقليديا مثل الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة وأبناء الشعوب الأصلية. وينبغي إصلاح الترتيبات الإدارية لشؤون اللاجئين من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم. وينبغي للحكومات أيضا أن تعزز المخصصات المرصودة للمشردين داخليا في مجال التعليم. وينبغي كذلك للحكومات أن تعزز نظم رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على التعليم وتبلّغ عنها، وأن تدعم الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى وقف تلك الانتهاكات وتفرض عقوبات محددة الأهداف على مرتكبي الجرائم الشنعاء، ومعاودي الإجرام.**